مـجلـة الـعـلـوم الشـامـلـة
المجلد (9)، العدد (33)، ([ديسمبر 2024)
ردمد: 2518-5799

Journal of Total Science
Volume (9), Issue (33), (Des. 2024)
ISSN: 2518-5799

السلطات المحلية ودورها في الاستثمارات السياحية

عبدالغني مصطفى المرابط الهلاك . جامعة صبراتة . كلية السياحة الأثار

(Local Authorities and Their Role in Tourism Investments)

Abdulghani Mustafa Al-Murabit Al-Halak, University of Sabratha, Faculty of Tourism and Archaeology

Abdulghani.alhalak@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2024/9/6 -تاريخ المراجعة:2024/10/5- تاريخ القبول:2024/12/12- تاريخ للنشر: 2024 /12/19

ملخص الدراسة

فى عرض موجز وسريع لما ستحتويه هذه الدراسة , فهي بإذن الله ستطرق الى **(المشاكل والصعوبات التي تواجهها السلطات المحلية في استغلال مواردها المحلية)** متمثلة في مركزية القرار فيما يتعلق بالمشاريع السياحية القائمة او المتعاقد عليها كون هذه المشاريع تم التعاقد عليها من قبل هيئات مركزية مع عدد من الشركات الاستثمارية واستبعاد تام لاىٔ دور مباشرة للسلطات المحلية , ومؤسسات المجتمع المحلي. وتتمثل مشكلة البحث وأهدافه في التعرف على دور السلطات المحلية في الاستثمارات السياحية . واستخدمت المنهج الوصفي وذلك لمناسبته لطبيعة البحث الحالي . ومن خلال مراجعة بعض عقود الاستثمار , وبحكم وظيفتي السابقة بقطاع السياحة صبراتة , فقد عايشت المشاكل والخلل الذى ترتب على عقود الاستثمار السياحي بمدينة صبراتة والتي أبرمت خلال الفترة من سنة 2005م لغاية 2010م من قبل هيئات مركزية متمثلة في **(الهيئة العامة للسياحة , وهيئة تشجيع الاستثمار)** دون اشراك السلطات المحلية باي دور مباشر اضاقة الى ما يشوب هذه العقود من قصور ومخالفات ومحاولة تقديم مقترحات تفرض مراجعة شاملة لكافة العقود , وتدعم مشاركة اوسع للسلطات المحلية في كافة مراحل (التخطيط والتنفيذ والتعاقد) , وترسيخ مشاركة المجتمع المحلى في أي مشاريع استثمارية لتحقيق مبدئ الاستدامة والاستغلال الأمثل للموارد بما يخدم مصالح كافة الأطراف . وتوصلت الدراسة الى أن قطاع السياحة قطاع حيوي وفعال في حال ما اتبعت النظم والوسائل العلمية في تسييره. وان الاستثمار السياحي بمختلف مستوياته يحتاج الي قوانين ثابته وواضحة بحيث تكفل للمستثمر

الضمانات اللازمة وتبين لكل الأطراف مالها وما عليها من حقوق وواجبات. وتعتبر مدينة صبراتة من المدن البكر والتي تشكل فرص واعدة للاستثمار السياحي بمختلف مستوياته. وان القوانين المعمول بها حاليا لا تتضمن أي مشاركة للمجتمع المحلي سواء في التخطيط او في الاستثمار. وتحتاج الى إعادة تحديث بما يكفل للسلطات المحلية الاستغلال الأمثل لمواردها المحلية , وانه لا وجود لأي دور مباشر للسلطات المحلية في أغلب عقود مشاريع الاستثمارات السياحية الموجود بالمنطقة. وان كل مشاريع التنمية السياحية القائمة والتي تحت الإنجاز تحكمها المركزية تخطيطا وتنفيذا واستثمار. وعدم تعديل القوانين وتفعيل اللوائح التي تضمن للسلطات المحلية الاستفادة المباشرة من مواردها والمقومات السياحية الموجودة بها.

المقدمة :

يعد قطاع السياحة أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها اقتصاد أي دولة بل انه الركيزة الأساسية في اقتصاد بعض الدول، إلا أن قطاع السياحة في بلدنا ليبيا مازال يترنح بين (قدرة. وتوجه. ورغبات) , وبين (إمكانيات وتطلع) , ولم يحظى للأسف الشديد بالاهتمام اللازم والذي يواكب العصر , بالرغم مما تزخر به البلاد من مقومات متعددة ومتجددة ومتباينة في عدة أوجه أخرى . وبالإضافة إلى ما تتميز به بلادنا ليبيا من اعتدال في الطقس والموقع الاستراتيجي المميز والتضاريس المتنوعة , تزخر ليبيا أيضا بمواقع أثرية وسياحية وشواطئ ساحرة. كما توجد عناصر أخرى تمثل خصوصية لبلادنا وتعكس الهوية الثقافية للمجتمع ألا وهى المواقع التاريخية والمدن القديمة , والشواطئ , والمنتزهات ,حيث تمثل في مجملها عنصر جذب سياحي يمكن استثماره , وإقامة المشاريع المختلفة, والتي يمكن أن تكون رافد وداعم للاقتصاد الوطني الليبي , بالإضافة إلى مواطن الشغل وفرص العمل التي يمكن توفيرها.

ومن خلال هذه الدراسة الموجزة في سطورها الحديثة في موضوعها. وباعتباري كنت احد مسؤولي قطاع السياحة بالمدينة , سأحاول تسليط ولو جزء من الضوء على بعض الأزمات والظروف الطارئة التي يواجهها القطاع السياحي بمدينة صبراتة وما يمكن التنبؤ به من أزمات والتي من شأنها التأثير على الحركة السياحية بالمدينة .

وجاءت الفكرة في دراسة هذا الموضوع رغم قلة المراجع والمعلومات وعدم وجود دراسات سابقة بالخصوص رغبة مني في أن تكون بداية لسلسلة من الأبحاث الأخرى في المستقبل وبصورة أعمق وأدق , وكيفية مجابهة مختلف الأزمات الصحية والغير صحية والتي من شأنها التأثير على القطاع السياحي في ليبيا .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي . ما هو دور السلطات المحلية في الاستثمارات السياحية ؟ ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية محل البحث إلى جملة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن ذكرها ضمن التساؤلات التالية:

1- هل أدت ضعف القوانين في تقليص حجم الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية فيما يخص الاستثمار السياحي , والاستغلال الأمثل للموارد ؟

2- ماهو واقع القطاع السياحي وما هي أهم خصائصه في ليبيا عموما وفي صبراتة خصوصا؟

3- ما مدى مساهمة السلطات المحلية في المشاريع الاستثمارية والمرافق السياحية ؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى عدة نقاط وتتمثل في الأهداف التالية:

1- تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والاستثمار السياحي .

2- محاولة دراسة الدور المباشر والغير مباشر للسلطات المحلية في مشاريع الاستثمار السياحي , في ظل مركزية القرار .

3- التعرف على واقع القطاع السياحي بليبيا , والصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية وفق التشريعات واللوائح .في استغلال مواردها المحلية .

4-إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديمية المتخصصة في مجال السياحة ودورها في تنمية المجتمع المحلي ,

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الاتي :

1- دراسة الدور الذي تمثله السياحة كونها اصبحت من أهم الصناعات وأسرعها نموا في العالم , وما تشكله من دعم للناتج الوطني والمحلي.

2- الكشف عن الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز دور السلطات المحلية في الاستغلال الأمثل لمواردها وما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية.

3- إبراز الدور الذي يمكن تلعبه السلطات والمجتمع المحلي في أي فرص للاستثمار السياحي وتحقيق مبدئ الشراكة والاستدامة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة: المهدي إبراهيم بعنوان (الاستثمار السياحي في ليبيا) 2009 م، والتي تناولت واقع الاستثمار السياحي في منطقة غرب ليبيا، وبين ازدواجية المعايير وتداخل الاختصاصات بين المؤسسات المعنية بالسياحة، وعدم مشاركة المجتمع المحلي في تخريط المناطق المستهدفة والاستفادة المباشرة كشركاء تفرضهن خصوصية المكان والزمان.

2-دراسة : محمود الغرياني, 2014 م بعنوان قانون (59) (تطبيق ومراجعات)، تناول فيها دراسة تحليله للقانون 59 لسنة 2014م الخاص بالبلديات ومدي القصور في نقل كافة الاختصاصات للسلطات لمحلية , وخاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد المحلية واستثمارها.

3-دراسة : محمد عبد القادر حاتم (دور السياحة في تنمية المجتمعات المحلية) , ,الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , 1996م , دراسة تم تسليط الضو فيها على التأثيرات المباشرة والمتبادل بين السياحة والمجتمعات المحلية , من حيث المردود الاقتصادي وتوفير فرص العمل للسكان المحليين , واستغلال الموارد المحلية .

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الأسئلة سوف نقوم بطرح الفرضيات التالية :

1- يوجد دور مباشر للسلطات المحلية في كافة المشاريع التي تدعم الاستغلال الامثل لمواردها الطبيعية والبشرية داخل نطاق اختصاصها.

2- للسياحة دور فعال وإيجابي في التنمية المحلية، من خلال المساهمة في ميزانية الناتج المحلي، وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

3- هنالك علاقة مباشرة بين التنمية السياحية والتنمية المحلية في البلديات التي تتوفر على مقومات الجذب السياحية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية، ستقتصر الدراسة على بلدية صبراتة بحدودها الممتد من مدينة صرمان شرقا حتى منطقة مليته غربا.

الحدود الزمنية، وتشمل في فترة إعداد هذه الدراسة منذ البداية جمع البيانات والإعداد حتى نهاية الدراسة.

الحدود الموضوعية تمثلت في دراسة المشاريع المعتمدة للاستثمار بهذه المدينة ومدي الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية المتمثلة في (البلديات) للمشاركة في مثل هذه المشاريع ومدي الاستفادة المباشرة والغير مباشرة من ذلك.

منهجية الدراسة :

تم اتباع المنهج الوصفي لأجراء هذا البحث باعتباره المنهج المناسب لدراسة هذا النوع من الموضوعات وجمع البيانات.

بعض المعلومات عن مدينة صبراتة:

تتمتع بلدية صبراتة بموقع مميز بمنطقة غرب ليبيا على الطريق البري الدولي فهي تبعد اقل من 70 ك م إلى الغرب من العاصمة الليبية طرابلس واقل من 100 ك م من الحدود الليبية التونسية , مما يوفر لها ميزة الموقع الاستراتيجي وسهولة الوصول.

كما أن المدينة تطل على ساحل البحر بساحل طويل تمتاز شواطئه برمال ناعمة , حيث طبيعة الأرض مستوية قليلة التلال والتعاريج , الذى بدوره يعطى المنطقة توزيعا بينيا يتلاءم مع تضاريس المنطقة ككل ومناخها الذى يجسد بصورة واضحة مناخ البحر المتوسط.

وتتوفر بالمدينة العديد من المواقع التي تشكل أماكن جذب سياحي سواء للسائح الأجنبي او للزائر المحلى فبالإضافة إلى الموقع الأثري الذي يعد من ابرز مواقع الحضارة الرومانية على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بمعالمه الفريدة والمميزة .

وتوجد العديد من الغابات الممتدة بمحاذاة الشاطئ والتي هيئت لتكون منتزهات وطنية يقصدها الزوار المحليين من كافة المناطق المجاور ومتنفس للعائلات , واماكن يمكن من خلالها ممارسة العديد من الأنشطة الرياضية والترفيهية, وقد تم تسييج مساحة كبيرة من تلك الغابات وتحديدها حيث تبلغ المساحة المسيجة والمسجلة باسم الدولة الليبية أكثر من 400 هكتار بمنطقة تليل الشاطئية والمسماة بالغابة الصنوبرية وعدة مسميات محلية أخرى .(1)

(صورة جوية للمدينة الاثرية صبراتة)

– و اشتهرت المدينة بشاطئها البحري الذي يمتد لمسافة أكثر من ثلاثين كم , والذي يمتد من مدينة صرمان شرقا حتى منطقة مليته وحدود زواره غربا , وصنف هذا الشاطئ من الدرجة الأولى للمناطق المستهدفة بالاستثمار السياحي , باعتبار أن نسبة 70% منه شواطئ رملية مازالت بكر قليلة التعاريج خالية من التلوث ومستهدف ان تستوعب العديد من المشاريع السياحية حسب المخطط المعتمد من الدولة الليبية , ومن اهم المميزات التي يختص بها شاطئ البحر بالمدينة وفق المعايير الدولية للسياحة الشاطئية هي :

–أن المياه بالشاطئ ضحلة لمسافة أكثر منم 100 متر داخل الشاطئ

– اتساع عرض الشاطئ وطبيعة الشاطئ رملية وقليلة الصخور

وكل تلك المميزات تجعل من الشاطئ قبلة للمستثمر المحلى والأجنبي ويمكن ان يشكل بؤرة رئيسية لصناعة سياحة شاطئية رائدة لو توفرت الظروف المساعدة الأخرى

– تعتبر مدينة صبراتة والمنطقة الغربية ككل قليلة التلوث حسب المقاييس الدولية , حتى شركة مليته بوضعها الحالي لا تشكل أي خطر في المنطقة وفق ما صرح به الخبراء الدوليين ولا تؤثر على الاستثمار السياحي بشكل مباشر , وحتى لو وجدت بعض المشاكل فهي مشاكل وقتية فنية من السهل التغلب عليها بالالتزام بالقوانين التشغيلية وفرض الضوابط والقوانين .

يوجد على الشاطئ عدة مصائف وهى بحالة جيدة وتقدم خدماتها للزوار في الظروف الاعتيادية مثل مصيف الوادي , ومصيف شهرزاد البحري , والمصيف رقم (1) , بالإضافة الى المصائف الموسمية المؤقتة التي تنتشر على طول الشاطئ طيلة موسم الاصطياف .

يوجد بشاطئ تليل القرية السياحية المسماة **(بمركب تليل السياحي)** وهو أحد مشاريع الاستثمار السياحي القائمة , والتي لا تخضع للسلطة المحلية حيث ترجع تبعيته للنادي الليبي للسيارات وصندوق الصمان الاجتماعي, وهو عبارة عن شقق وشاليهات فاخرة (أربعة نجوم) مخصصة للعائلات والوفود الرسمية والسياح وسبقت ان استضافة عدة محافل دولية ومؤتمرات إقليمية ومجهزة تجهيزا كاملا باعتبارها أكبر مشروع سياحي بالمنطقة الغربية (2)

نبذة مختصرة عن منطقة الدراسة:

حققت مدينة صبراتة خلال السنوات الأخيرة طفرة سياحية بارزة , وخطت خطوات واسعة في هذا المجال , خاصة في مجال السياحة الشاطئية التي تتوفر لها الأرضية الواسعة من الشواطئ و المصائف والفري السياحية , وتسعي إلي تأكيد نجاحها الذي تحقق وهو طموح لا ينطلق من فراغ , اذ تؤهلها له مقومات وإمكانات عديدة منها الشواطئ الساحلية والمنتجعات والفري السياحية والأسواق التجارية ومراكز الترفيه , مما يجعل المنطقة مؤهلة تأهيلا قويا لدور كبير في خدمة التنمية الشاملة بالبلدية ,من حيث ضخ المزيد من الاستثمارات والخدمات , وتوفير فرص العمل ولعله من الإنصاف ان نشير الي الدور الرائد والفعال الذي يؤديه القطاع الخاص بالمنطقة , ومساهمته في تحفيز العمل السياحي والاستثمار فيه وتشجيعه .

يتمتع ساحل تليل بشاطئ جميل حيث يتميز بالاستقامة قليلة التعاريج وتبتعد خطوط الأعماق عن خط الساحل ويبلغ طول هذا الشاطئ حوالي 12 كيلو متر وتبلغ اعلي منطقة فيه حوالي 30متر عند منطقة الجرف.

يحتوي هذا الشاطئ على عدد من المنشاة السياحية بعضها دائم مثل: دار تليل والقرية السياحية وبعضها مؤقت في موسم الصيف التي توجد على الشواطئ الشرقي لدار تليل حيث تبني العشش بسعف النخيل والذي يبدا في موسم الصيف من شهر يونيو حتى شهر سبتمبر.

خريطة حديثة لمنطقة الدراسة (صبراتة

المفاهيم والمصطلحات العامة :

- السلطة المحلية :

السلطة المحلية هي هيئة حكومية تتمتع بسلطة إدارة منطقة محددة، مثل مدينة او بلدية أو محافظة , وتتمتع باستقلاليتها الإدارية والمالية

-الاستثمار السياحي:

هو الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية , واستغلال المقومات الطبيعية في قطاع السياحة لتحقيق اكبر قدر من العوائد المادية بما يسهم في توفير فرص العمل وتخفيق الرفاهية لأفراد المجتمع المحلي ودعم الناتج القومي.

تعريف السياحة :

لغة / هي الضرب في الأرض: أي الانتقال والمشي من موقع الي اخر. والارتحال ,والسفر من مكان إلى أخر.

اصطلاحا / هي ظاهرة فردية او جماعية: تهدف إلي تحقيق وإشباع الرغبات والحاجات المختلفة.

- هي عملية الانتقال من مكان الإقامة الدائمة إلى أماكن أخري: سواء كانت داخلية (داخل البلد نفسه) أو خارجية (من دولة لأخري) والإقامة فيها دون تحديد الزمن.
- هي نشاط اقتصادي: يهدف إلي تحقيق الربح من خلال تقديم الخدمات للسياح. (3)

تعريف السائح:

لغة: الضارب في الأرض (المسافر).

-اصطلاحا: هو الشخص الذي ينتقل من محل أقامته الدائمة الي مكان أخر: سواء داخل البلد نفسها وخارجة بقصد تحقيق حاجاته ورغباته.

-هو الشخص الذي يسافر لأي غرض غير العمل: مثل الترفيه او الاستجمام والعلاج او الثقافة او التعليم. الخ....

الزائر: الشخص الذي يأتي إلى مكان ما لفترة قصيرة أقل من 24 ساعة- (4)

وحسب تعريف منظمة السياحة العالمية: عرف السائح بانه الشخص الذي يقوم بالانتقال من مكان لأخر لغرض السياحة , ولمدة تتجاوز 24 ساعة

تعريف التنمية السياحية:

التنمية السياحية: هي عملية شاملة تهدف الي استغلال الموارد السياحية المتاحة في منطقة معينة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية. (5)

أسس التنمية السياحية بمدينة صبراتة:

عندما نتكلم عن الأسس تعني بها المقومات والدوافع , والتي تعكس نقاط القوة والضعف , والفرص والتهديدات التي تتمتع بها منطقة الدراسة , فمدينة صبراتة مصنفه كمدينة سياحية ومن الدرجة الأولي لما تتمتع به من مقومات فريدة في المنطقة الغربية ,فبالإضافة الي الموقع الجغرافي ,

فهي تمتد علي الساحل يجري طويل يمتد من حدودها الشرقية مع مدينة صرمان وحثي الحدود الغربية المتاخمة لشركة مليته ومدينة زواره غربا , حيث يتميز هدا الشاطئ في أغلبه بسهوله الوصول وتشكل الشواطئ الرملية جزء كبير منه تقابله في أجزاء مهمة منه غابات متاخمه له تشكل في مجملها فرص استثمارية فريده , حيث تصنف شواطئ هده المدينة كأغلب شواطئ ليبيا بانها شواطئ بحريه (بكر)

وباعتبار مدينه صبراتة مدينة ساحليه ومن التصنيف الأول فقد تركزت كل فرص التنمية السياحية في مشاريع استثمارية شاطئيه، من (منتجعات، ومركبات وقري سياحية) منها ما هو قائم، ومنها ما هو في طور الإنشاء، والأخر مازال لم ينشأ بالرغم من العقود المبرمة بالخصوص.

ومن أبرز مقومات مدينة صبراتة التي تعتبر من أولي دوافع الاستثمار السياحي هي وجود الموقع الأثري والتاريخي بالمدينة، حيث تعتبر المحرك الأساسي للتنمية السياحية بالمنطقة، وسبب شهرة هده المدينة كأهم منطقة جدب سياحي يعول عليها في كل المشاريع التنموية لتكون وفق المخطط لها كمتنفس ومقصد سياحي، محلي، إقليمي، ودولي.

المواقع المستهدفة بمشاريع التنمية السياحية بالمدينة:

يشكل الامتداد الرئيسي لمدينة صبراتة علي ساحل البحر، المحور الرئيسي لكل مشاريع التنمية السياحية، فيمكن اعتبار كل الساحل وعلى امتداد أكثر من عشرين كيلو متر منطقه مستهدفه بالتنمية السياحية وعلي ارض الواقع نجد أن كل المشاريع السياحية تقع على الساحل من منطقة الجرف وتمتد حتى مجمع مليته غربا، وكل هدا المشاريع القائمة منها والمستهدفة كلها تعتمد على سياحة الشواطئ وسياحة الاستجمام بحكم طبيعة المكان والذي اشتهرت به المدينة. (6)

مشاريع التنمية السياحية بمدينة صبراتة من حيث التبعية والاختصاص:

في الدولة الليبية تصنف الشواطئ وبمسافة 100 متر مقابل شاطئ البحر بأنها ملك مقدس للدولة الليبية، وتعتبر مصلحة (الأملاك العامة) هي الجهة المختصة بذلك، حيث هي من تقوم بالتخصيص للاستثمار في نطاق هده المسافة وفق التشريعات النافدة بالخصوص وما تفتضيه المصلحة العامة للدولة،

ويمكن تصنيف المرافق السياحية ومشاريع التنمية السياحية بمدينة صبراتة وفق التصنيفات التالية:

مرافق قائمة :

وتتمثل في بعض الفري والمصائف التي تؤول تبعيتها للدولة الليبية وتقوم جهات عامة أو مؤسسات خاصة باستثمارها وفق عقود مع مصلحه الأملاك العامة ولا علاقة مباشره للبلدية عليها، ومن هذه المرافق (مصيف الوادي ومصيف شهرزاد، ومصيف رقم(1).

مرافق قائمه وتتبع القطاع الخاص ولا سلطة للبلدية عليها ولا إدارة ' مثل **(مركب تليل السياحي)** حيث تؤول تبعية هدا المرفق للنادي الليبي للسيارات بالمشاركة مع صندوق الضمان الاجتماعي , ويعتبر من الاستثمارات الخاصة التي لا تدخل ضمن اختصاصات البلدية والسلطات المحلية.(7)

(مركب تليل السياحي)

مرافق تحت الإنشاء :

وهي مشاريع خاصة تم توقيع عقودها مع هيئة تشجيع الاستثمار من قبل شركات سياحية مختصة تتميز عقودها بطول المدة، وعدم وجود أي دور او اختصاص للسلطات المحلية في ذلك , سواء في الاستثمار أو العوائد و تحصيل الإيرادات.

الشركات الي لديها عقود استثمار بمنطقة تليل بصبراتة :

1-مشروع جرف تليل

2 -قرية دار تليل السياحية

3-منتج النورس الذهبي السياحي

4-شركة ونزريك للاستثمار السياحي

5-مشروع اللجنة البارولمبية

6-منتجع تطوير السياحة والاستجمام

7-مشروع قرية مليته السياحية

8-شركة اويا الليبية للاستثمار العقاري

9-الشركة الدولية للخدمات السياحية

10-شركة الكون الليبية للاستثمار

11-شركة النقاط الخمس للاستثمار

12-مدينة الطاقة .

استعمالات الأراضي وعوائق الاستثمار السياحي :

في دراسة ميدانية لواقع المشاريع الاستثمارية بمدينة صبراتة تين لنا وجود عدد **(12)** مشروع استثماري متعاقد عليها من قبل شركات ومؤسسات مختلفة واغلب هده العقود أبرمت في الفترة من سنة **2003-2009** م باستثناء مشروع مركب تليل السياحي الموجود في الخدمة العقلية قبل هدا التاريخ،

يوجد من ضمن المشاريع المذكورة عدد **(3)** مشاريع تحت الإنجاز فقط وفي مرحلة التنفيذ، أما بقية المشروعات المتعاقد عليها فلم تدخل حيز التنفيذ لعدة عوائق قانونية وإدارية، ومن أهم هده العوائق هي صلاحية استعمالات الأراضي الممتدة بعد **(100)** متر المملوكة للدولة، حيث أن هده الأراضي تعود اغلبها إلى ملكية خاصة للمواطنين، وكان يفترض أن يم تعويض هولا، المواطنين أصحاب الأراضي والحصول على تعويض عادل إما بالمقابل المادي أو الدخول بالمشاركة.(8)

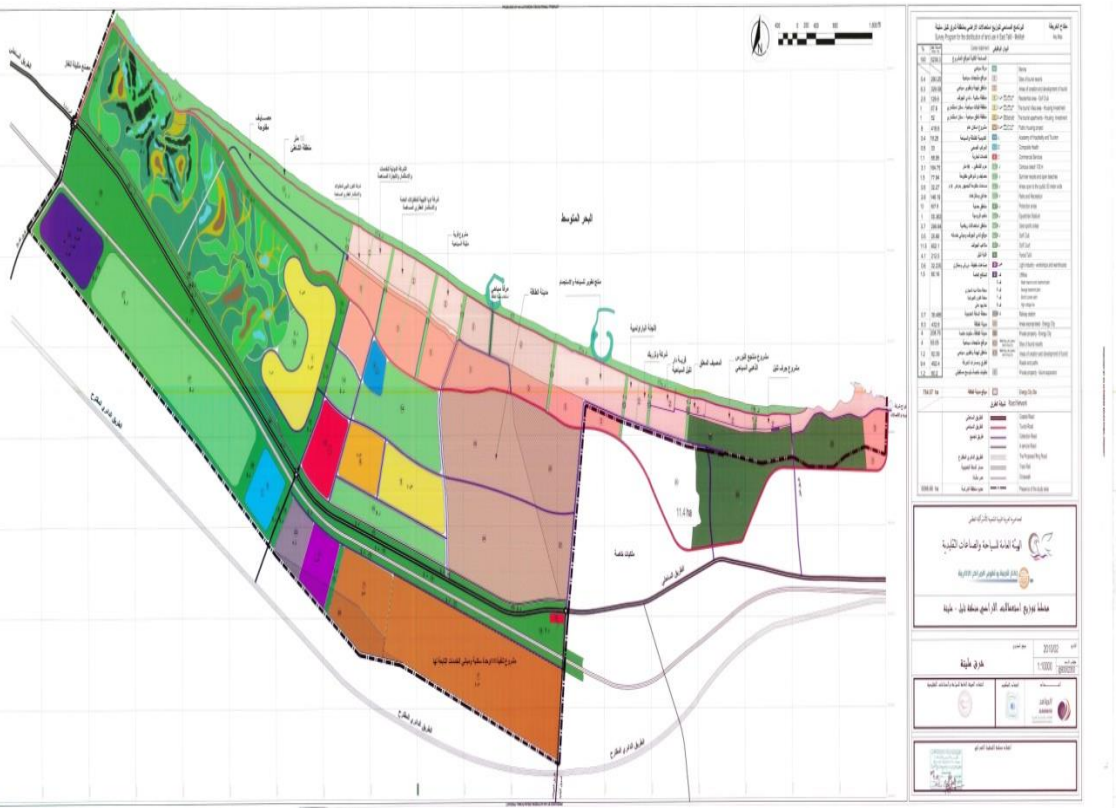

خريطة توزيع الشركات المستثمرة بالمنطقة

الجهات المختصة بالاستثمار:

من خلال ما تم جمعة من معلومات عن المشاريع السياحية محور هده الدراسة , تبين أن الجهات التي أبرمت عقود الاستثمار السياحي مع الشركات المستثمرة تمثلت في جهتين فقط وهما : **هيئة السياحة للعقود قبل سنة 2006** , والجهة الأخرى هي **(هيئه تشجيع الاستثمار)** وهي التي مازالت هي المخولة بالتعاقد والمتابعة إلى هذا الوقت , في غياب تام لدور البلدية والسلطات المحلية في مثل هده العقود , ومن ضمن القصور في دور السلطات المحلية عدم وجود إدارة مختصة بالتعاقد والاستثمار في المشروعات الكبرى من ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية , مع إن

القانون (59) **لسنة 2014م** برغم ما فيه من قصور , كفل للسلطات المحلية المتمثلة في البلديات والمحافظات استغلال مواردها المحلية والإشراف عليها .

الاستقرار الإداري والسياحي وأثره على مشاريع التنمية السياحية بالمدينة :

مرت على مدينة صبراتة طيلة العقود الثلاث الأخيرة حالة من عدم الاستقرار السياسي والإداري أسوة بقية المناطق والدولة الليبية بصفة عامة.

وهذا بدوره أثر على برنامج التنمية السياحية بصفة خاصة، فمنذ فترة تسعينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحالي أدي التغير المستمر في القطاعات الإدارية والمؤسسات السياسية إلى اختلال في منظومة الاستثمار والتي من ضمن أسس نجاحها هو الاستقرار في كافة المجالات والتي تعطي الثقة للمستثمر الأجنبي او المحلي.(9)

ومن ضمن المشاريع السياحية ذات الشراكة الأجنبية **(قرية مليته السياحية)** والتي نوقف العمل بها نتيجة التوترات السياسية والأمنية التي شهدتها الدولة بصفة عامة.

(منتجع مليته السياحي)

الاستنتاجات:

مما تم عرضه بهده الدراسة الموجزة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1-قطاع السياحة قطاع حيوي وفعال في حال ما اتبعت النظم والوسائل العلمية في تسييره.

2-الاستثمار السياحي بمختلف مستوياته يحتاج الي قوانين ثابته وواضحة بحيث تكفل للمستثمر الضمانات اللازمة وتبين لكل الأطراف مالها وما عليها من حقوق وواجبات.

3-مدينة صبراتة من المدن البكر والتي تشكل فرص واعدة للاستثمار السياحي بمختلف مستوياته.

4-القوانين المعمول بها حاليا لا تتضمن أي مشاركة للمجتمع المحلي سواء في التخطيط او في الاستثمار. وتحتاج الى إعادة تحديث بما يكفل للسلطات المحلية الاستغلال الأمثل لمواردها المحلية

5-لا وجود لأي دور مباشر للسلطات المحلية في أغلب عقود مشاريع الاستثمارات السياحية الموجود بالمنطقة.

6-كل مشاريع التنمية السياحية القائمة والتي تحت الإنجاز تحكمها المركزية تخطيطا وتنفيذا واستثمار.

7-عدم تعديل القوانين وتفعيل اللوائح التي تضمن للسلطات المحلية الاستفادة المباشرة من مواردها والمقومات السياحية الموجودة بها.

التوصيات:

من خلال ما تم عرضة من نتائج , يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات والتي من شانها معالجة وتفادى الصعوبات , ومحاولة التغلب عليها ,وهي تتمثل في الآتي:

1-دعم السلطات المحلية في القيام بالمهام المناطة بها للاستفادة من مواردها خاصة في التنمية والاستثمار.

2-تعديل القوانين بما يضمن المشاركة الفعالة للسلطات المحلية والمجتمع المحلي في برامج التخطيط والتنمية.

3-دعم القطاع الخاص في كل المشاريع التنمية السياحية باعتباره الاجدر والاقدر في تحقيق الاستدامة في التنمية والاستثمار.

4-الاهتمام بالمجتمع المحلي من كافة الجوانب في المشاريع التنمية وخاصة فيما يتعلق ب استقطاب العنصر البشري وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي وزرع روح الانشاء.

5-تشجيع القطاع الخاص واتاحت الفرصة له والاولوية فيما يخص مشاريع التنمية السياحية وخاصة الصغرى والمتوسطة.

الخاتمة

وأخيرا وليس اخرا، وفى حتام هده الدراسة والتي ربما اجبرنا فيها على الايجاز وعدم الاطالة، نظرا لعديد العوائق المتعلقة بموضوع الدراسة، منها عدم وجود دراسات سابقة محددة بنفس العنوان، وكذلك قلة المراجع والمصادر، بالإضافة الي بقية الظروف , ومن باب ان خير الكلام مقل ودل، فقد قدمت كل ما هو متاح من جهد ووقت لتكون هده الدراسة ذات دلاله ومعني , والكمال لله وحده .

وسعيت ان تكون هذه الدراسة الجديدة في موضوعها باكورة عمل لدراسات اخري لاحقة وتكون بداية خيط وبصيص نور يهتدي به من يأتي بعدنا للولوج والتحقق في كل ما يخص التنمية السياحية ومشاريع الاستثمار.

ولا يسعنى في هذه المساحة الا تقديم الشكر للجميع , مع دعواتي بالتوفيق للجميع لتعمم الفائدة للجميع وبالجميع ومع الجميع.

*** المراجع:**

1- عبدالرحمن سليم , المفاهيم الاقتصادية والفنية للتنمية السياحية, مجلة البحوث السياحية, العدد السادس ,1989م, ص138

2- عبدالله ابوعياش , حميد عبدالنبي الطائ, التخطيط السياحي , الأردن , مؤسسة الوراق , 2004م. ص68

3- يسرى دعبس , السياحة والتنمية , مدخل الي التنمية السياحية المتواصلة , الملتقي المصري للأبداع والتنمية , 2002م ص25

4- جليلة حسنين , دراسات في التنمية السياحية , الدار الجامعية , 2006م ص 165

5- محمد الزوكه , صناعة السياحة , دار المعرفة الجامعية ,القاهرة , 2003م . ص87

6 - مدير مكتب السياحة صبراتة السابق , , مقابلة شخصية . 7.6.2024م

7-سعيد محمد المصري , إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية , الدار الجامعية للنشر والتوزيع , مصر -2002م .ص95

8- دلال عبدالهادي , دراسات في اساسيات السياحة , ط1, 2002م, دار الفتح للطباعة والنشر , الإسكندرية .ص138
9- سعد خليل القزيري . التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا , ط1, 2006م , دار النهضة العربية , بيروت . ص129
10- المهدي إبراهيم بعنوان (الاستثمار السياحي في منطقة غرب ليبيا) 2009 م، رسالة ماجستير
11- محمود الغرياني, 2014 م دراسة بعنوان قانون (59) (تطبيق ومراجعات)
3- محمد عبد القادر حاتم . 1996م (دور السياحة في تنمية المجتمعات المحلية) , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة .